

Distr.: General  
21 May 2019  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سيد حسين . . . . . (ماليزيا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب أعمال اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-07020 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

## مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب أعمال اللجنة التحضيرية (تابع)

قدراتها النووية لتهديد المملكة المتحدة أو مصالحها الحيوية. وعلى الرغم من أن قدرة الردع النووي المستقلة للمملكة المتحدة لا تزال ضرورية لأمنها، فإن البلد ملتزم بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو سيواصل العمل مع جميع الأطراف التي تتشاطر هذا الهدف.

٦ - واسترسل قائلاً إن نجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال تشكل جزءاً أساسياً من النظام الدولي القائم على القواعد، يعتمد على تحلي جميع الأطراف الموقعة عليها بضبط النفس. وبناءً على ذلك، ينبغي للدول أن تضع في اعتبارها أن عليها جميعاً العمل معاً لكفالة نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وتدعم المملكة المتحدة عقد جزء رفيع المستوى، وتؤيد فكرة وضع وثيقة ختامية بتوافق الآراء، الأمر الذي سيتطلب على الأقل الاتفاق على جدول الأعمال وعلى الرئيس المعين لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٧ - واختتم كلامه قائلاً إن المملكة المتحدة قدّمت، في سبيل إظهار التزامها بدورة الاستعراض، مشروع تقرير وطني إلى اللجنة التحضيرية عرضت فيه أعمالها في مجال التحقق من نزع السلاح النووي والضمانات المحلية وأوضحت بشفافية سياستها التنفيذية وعقيدها. وجميع الدول الأطراف مدعوة إلى تقديم تعليقات على مشروع التقرير قبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وستقدم المملكة المتحدة في حدث جانبي سياستها المتعلقة بالقطاع النووي، التي تبيّن فيها كيف سيقبل البلد من تكاليف بناء مفاعلات جديدة، وستستضيف مع نيجيريا مناقشة بشأن كيفية إسهام المعاهدة وأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التوسع في استخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويين.

٨ - السيدة هيغي (نيوزيلندا): تكلمت باسم مجموعة إلغاء حالة التأهب، فقالت إن مسألة تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية (إلغاء حالة التأهب) كانت قيد المناقشة في المحافل الدولية المختلفة على مدى سنوات. وقد دعت المجموعة مراراً منذ إنشائها في عام ٢٠١٧ إلى إلغاء حالة تأهب منظومات الأسلحة النووية كتدبير للحد من المخاطر وخطوة نحو نزع السلاح النووي. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، فهي تحمل مخاطر حدوث عمليات إطلاق غير مقصودة بسبب الأعطال الفنية؛ والأخطاء التي يرتكبها المسؤولون عن التشغيل؛ وسوء تفسير بيانات الإنذار المبكر؛ والتقارير المغلوطة من نُظُم الإنذار المبكر؛ والاستخدام

١ - السيد بارتون (المملكة المتحدة): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ساعدت، منذ دخولها حيز النفاذ، على نشر فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والتقليل إلى أدنى حد من انتشار الأسلحة النووية وتوفير إطار عمل لنزع السلاح النووي. وقد خفضت المملكة المتحدة عدد الرؤوس الحربية في ترسانتها بأكثر من النصف منذ ذروة الحرب الباردة.

٢ - وأضاف قائلاً إنه لا تزال هناك تحديات بالرغم من ذلك. فالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل مصدر قلق بالغ. والمملكة المتحدة تشجع هذا البلد على الانخراط في مزيد من الحوار من أجل تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وتحتة على اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

٣ - ومضى يقول إن المملكة المتحدة تؤيد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أبلغت أن إيران لا تزال تمتلك امتثالاً كاملاً للالتزامات التعاقدية، لا تزال هناك شواغل كبيرة بشأن برنامج إيران للقذائف التسيارية، الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتواصل إيران تنفيذ أنشطة متصلة بالقذائف التسيارية تعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتترتب عليها تبعات مثيرة للقلق، منها آثار انتشار الأسلحة من إيران إلى اليمن وأماكن أخرى في المنطقة.

٤ - وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة تدعو الاتحاد الروسي إلى العودة إلى الامتثال التام لالتزاماته بموجب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى). ومن المؤسف أن الاتحاد الروسي واصل، في إطار نمط سلوك أعم، إنكار انتهاكاته لتلك المعاهدة، ورفض تقديم إجابة موثوقة ولم يتخذ خطوات واضحة للعودة إلى الامتثال الكامل. وتقوض تلك الانتهاكات الأسس التي يقوم عليها تحديد الأسلحة على نحو فعال وتشكل مخاطر شديدة على الأمن الأوروبي.

٥ - وواصل كلامه قائلاً إن تلك التغيرات التي طرأت مؤخراً على البيئة الأمنية الدولية تدعو إلى القلق من احتمال أن تستخدم دول

١٢ - واختتمت كلامها قائلة إن المجموعة تدعو إلى الاتفاق في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ على التدابير الملموسة التي يتعين اتخاذها خلال دورة الاستعراض للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وفيما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أوصت المجموعة باتخاذ خطوات لمواجهة المخاطر الشديدة المترتبة على مستويات التأهب القصوى؛ وباتخاذ خطوات لخفض درجة الاستعداد التعبوي على وجه السرعة؛ وتقديم تقارير منتظمة وموحدة وشاملة بشأن هذه المسألة خلال دورة الاستعراض للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

١٣ - السيد ويبسون (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، وقال إن لدى الدول الأعضاء في الجماعة سياسة قائمة منذ أمد بعيد في دعم الإزالة التامة للأسلحة النووية، تماشياً مع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتجسّد التزام تلك الدول بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، التي صدّقت عليها جميع الدول في المنطقة. وأنشأت معاهدة تلاتيلولكو وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأقامت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم في منطقة كثيفة السكان، الأمر الذي عزز الأمن الإقليمي وقدم نموذجاً يُحتذى لمناطق مماثلة في جميع أنحاء العالم.

١٤ - وأضاف قائلاً إن الأسلحة النووية ليست عوامل ردع مفيدة، لكنها تعزز انعدام الأمن والموقف الدفاعي الزائف اللذين يزيدان احتمال الانتشار، مما ينطوي على أثر مدمر على الجميع. وتدرك بلدان الجماعة الكاريبية، بوصفها دولاً جزرية صغيرة نامية، أن موقعها الاستراتيجي، وحدودها البحرية وواقعها الاجتماعي الاقتصادي عوامل تجعلها أهدافاً غير محصنة محتملة للإرهاب النووي. وعلى ضوء البيئة الأمنية الدولية، ينبغي للدول أن تلتزم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومختلف وثائقها الختامية، وتحدّ من دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية. ويجب عليها أيضاً أن تكفل أن يستند عملها في اللجنة التحضيرية إلى التعاون والحوار البناء. والأمن الجماعي والأمن القومي لا يلغيان أحدهما الآخر، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النووية.

١٥ - ومضى يقول إن الجماعة الكاريبية أيدت بقوة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها تقييداً فعالاً وكاملاً. والتصديق شبه العالمي عليها دليل على التزام المجتمع الدولي بنزع السلاح النووي. وينبغي للدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن

من قبل الوحدات العسكرية المارقة، أو الإرهابيين أو المهاجمين الإلكترونيين. وتتضاعف هذه المخاطر عند وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى. ومن المسلم به على نطاق واسع أيضاً، من قبل جهات تشمل قادة عسكريين سابقين من الدول التي تحوز أكبر الترسانات النووية، أن إلغاء حالة التأهب مهم للغاية خلال فترات التوتر الشديد.

٩ - وأضافت قائلة إن تاريخ الحوادث النووية والحوادث الوشيكة الوقوع، خاصة في الدول التي تحوز أكبر الترسانات، يدلّ على أن هذا الشاغل في محله. فعلى سبيل المثال، تلقت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في العقود الماضية معلومات خاطئة من نُظُم الإنذار المبكر أو أساء تفسير بيانات الإنذار. وعلى الرغم من تجنّب وقوع الكارثة، فإن استمرار الاعتماد على الحظ الجيد ليس كافياً.

١٠ - ومضت تقول إن من المؤسف أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تنصّلت فيما يبدو من إقرارها المسبق بمخاطر حالة التأهب القصوى، مؤكدة بدلاً من ذلك أن إلغاء حالة التأهب يمكن أن يؤدي إلى حالات عدم استقرار خطيرة على صعيد الردع وأن يسفر عن الإسراع بالعودة إلى حالة التأهب في الأزمات أو النزاعات. بيد أن الإبقاء على الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى يتعارض مع الالتزام بالحد من دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛ وبالإقرار بالمصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التعبوي لتلك المنظومات؛ وباتخاذ تدابير ملموسة لإلغاء حالة التأهب. وينبغي للدول أن تقيّد بتلك الالتزامات من أجل تعزيز الاستقرار الدولي.

١١ - وأردفت قائلة إن مجموعة إلغاء حالة التأهب تتفق مع وجهة النظر الواردة في خطة الأمين العام لنزع السلاح، "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، ومفادها أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تكون قادرة على خفض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات أسلحتها النووية، نظراً لوجود تأييد دولي قوي لمثل هذه الخطوة. وقدمت المجموعة ورقة عمل إلى اللجنة التحضيرية (NPT/CONF.2020/PC.III/WR.23) تسلّط الضوء فيها على البحث في مسألة إلغاء حالة التأهب في المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة، بما في ذلك في إطار الخطوات العملية الثلاث عشرة لنزع السلاح النووي وعملاً بالإجراء ٥ (هـ) من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

سلامتها وصلاحياتها العالمية يمثل تحدياً. وأي محاولة لنسف أو إضعاف المعاهدة، التي تمثل حجر الزاوية في سياسة أيسلندا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، غير مقبولة.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المارق يشكل أكبر تهديد مباشر لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ويقوّض الأمن العالمي. وتأمل أيسلندا بأن يعود هذا البلد إلى الامتثال للالتزامات الدولية، بما في ذلك العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترتيبات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة في هذا الصدد. وثمة تهديد آخر لعدم الانتشار يتمثل في الانقضاء الوشيك لأجل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وتكرر أيسلندا دعوتها الموجهة إلى الاتحاد الروسي للعودة إلى الامتثال التام لتلك المعاهدة، التي تشكل جزءاً هاماً من النظام القائم على القواعد في تحديد الأسلحة على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تمديد أجل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وتؤيد أيسلندا أيضاً مواصلة خطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها إسهاماً هاماً في نظام عدم الانتشار القائم على القواعد.

٢١ - وأردف قائلاً إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عندما يتعلق الأمر بركيزة نزع السلاح في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكن التقدم البطيء المحرز في هذا المجال ينبغي ألا يثني الدول عن السعي إلى تعزيز الآليات الداعمة الأخرى، مثل نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، ومجموعة موردي المواد النووية، والأهم من ذلك، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي سيتأكد نجاحها بتصديق جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ عليها. وسيؤدي بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أيضاً إلى دعم ترتيبات عدم الانتشار.

٢٢ - واحتتم كلامه بالإشارة إلى ما أحرز من تقدم في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على صعيد التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية وزيادة قبول الدول لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكوله الإضافي. ومع ذلك، يلزم بذل جهود أكبر لكفالة اضطلاع النساء بدور فعال وعلى قدم المساواة مع الرجال في جهود نزع السلاح، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى المزيد من

تفعل ذلك وأن تخضع منشآتها للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٦ - وأردف قائلاً إن معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أعرب في المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة عن استيائه من عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المعاهدة. بيد أن هناك في الوقت الراهن ما يدعو إلى التفاؤل، إذ اعتمدت الجمعية العامة في عام ٢٠١٧ معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد كانت المشاركة البناءة للأغلبية الساحقة من الدول الأطراف طوال العملية الهادفة لحظر الأسلحة النووية نتاجاً لامتناهات لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وجرى التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية استجابة لقلق عميق أعربت عنه الدول بشأن العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. والجماعة الكاربية مقتنعة بأنه ينبغي عدم استخدام الأسلحة النووية مجدداً أبداً تحت أي ظرف من الظروف، وهي تحث جميع الدول على توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها من أجل ضمان دخولها حيز النفاذ.

١٧ - واسترسل قائلاً إن أهم مسألة بالنسبة لدول الجماعة الكاربية فيما يتعلق بالسلامة النووية لا تزال تتمثل في حركة المواد المشعة عبر الحدود في منطقة البحر الكاربي. فعمليات نقل النفايات النووية بين السفن من خلال البحر الكاربي تشكل تهديدات خطيرة للبيئة والاستدامة الاقتصادية في المنطقة. وبناءً على ذلك، أبرم جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاربية اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقع بعضها أيضاً بروتوكولات إضافية مع الوكالة.

١٨ - واحتتم بالقول إنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد باتخاذ إجراءات تتسق مع تحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتقديم تقارير عنها. ويمكن أن تشمل تلك الإجراءات وضع حد لبرامج التحديث، وإنشاء برامج محددة زمنياً من أجل إزالة الأسلحة النووية، وإنهاء جميع أشكال التجارب النووية، وإزالة الأسلحة النووية من العقائد الأمنية وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية وتُظْم إيصاها.

١٩ - السيد أوسكارسن (أيسلندا): قال إن التحديات الأمنية الجديدة والأمثلة الصارخة على عدم الامتثال تضع على المحك بعض الاتفاقات الرئيسية التي تستند إليها الجهود العالمية لنزع السلاح منذ نهاية الحرب الباردة. ومع أن معاهدة عدم الانتشار أنجح صك في تاريخ جهود تحديد الأسلحة النووية ونزعها، فإن الحفاظ على

٢٥ - وأردف قائلاً إن الأرجنتين، على غرار بقية المجتمع الدولي، ترحب بالإعلان عن وقف التجارب النووية وبرنامج القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهي تأمل في أن يؤدي الحوار بين ذلك البلد، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي والصين إلى اتفاقات أكثر طموحاً قابلة التحقق منها. وسيُنظر إلى توقيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديقها عليها وعودة مفتشي الوكالة إلى البلد كبادرة إيجابية تجاه المنطقة والمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الأرجنتين عن ثقتها في قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تأكيد استمرار إيران في الوفاء بالتزاماتها، ودعت جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة جهودها للتوصل إلى حلول يتفق عليها بصورة مشتركة في جميع مجالات جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

٢٦ - ومضى يقول إنه على الرغم من تباين الآراء بين الدول الأطراف بشأن وتيرة تنفيذ بعض عناصر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مثل تلك المتعلقة بنزع السلاح، فإن العالم سيكون أسوأ حالاً من دونها؛ ولن تنفذ معظم الأنشطة المتصلة بالضمانات والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية؛ وسيسود النهج الانفرادي في مجال الأمن النووي الدولي. وسيشكل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصة لتجديد الالتزام بأهداف المعاهدة. والاستعراض نفسه أمر لا بد منه، لا سيما وأن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ انتهى دون التوصل إلى نتائج متفق عليها. ويجب بذل الجهود لضمان ألا تكون عملية الاستعراض رهينة للمسائل الجانبية التي تحوّل الانتباه عن الولاية الهامة للمؤتمر.

٢٧ - وواصل كلامه قائلاً إن البلدان اتخذت في أعقاب حادث فوكوشيما ديتشي النووي إجراءات أدت إلى تحسين السلامة والأمن النوويين بشكل كبير. وقد أدى الاهتمام العالمي المتجدد في مجال الأمن النووي إلى مبادرات رفيعة المستوى مثل مؤتمرات الوكالة ومؤتمرات قمم الأمن النووي. وقبل بضع سنوات فقط لم يكن بالإمكان تصور اتخاذ مثل هذه الإجراءات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، حُدثت نظم الضمانات وحدثت، ويجري البحث عن حلول قانونية وتكنولوجية وسياسية للمسائل المعلقة بالتعاون مع الدول الأعضاء في الوكالة.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ازدادت، مع وضع تطبيقات في مجالات الطب والصحة، والزراعة ومكافحة تغير المناخ، وأحرزت أوجه تقدم تكنولوجي فيما يتعلق

الجهود والإبداع والموارد عندما يتعلق الأمر بنزع الأسلحة النووية والتقليدية وتحديد الأسلحة.

٢٣ - السيد غروسي (الأرجنتين): قال أن رئيسي الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ قد أصابا في استنتاجهما في ورقة العمل بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال ذات أهمية أساسية للدول الأطراف فيها، باعتبارها تشكل أساس جهودها القانونية والسياسية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يشاطر الاستنتاج الوارد في ورقة العمل والذي ينص على أنه توخياً للاستمرارية، والتعاون والانساق، ينبغي حل مسألة الرئيس المعين وغيره من مسؤولي مؤتمر استعراض المعاهدة خلال الدورة الحالية للجنة التحضيرية. وعلى الرغم من أن ترشيحه حظي بتأييد مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ أكثر من سنتين، لا تزال الخطوات الضرورية الأخرى تؤخّر لمدة أطول من اللازم. ويصعب فهم رفض تأكيد المرشح الذي حظي بتأييد منطقته، وهو ما يضر بالعملية التحضيرية بأكملها. وفي الواقع، أكدت التجارب السابقة والبيانات التي أدلى بها في الدورة الثانية للجنة والمشاورات الواسعة التي أجراها رؤساء مؤتمرات الاستعراض السابقة جميعها أن هناك توافق آراء واسع على أهمية تعيين مسؤولي المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وأي تأخير إضافي هو إما غير منطقي أو غير معقول.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في نظم نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقد تطورت المسائل المنصوص عليها في المعاهدة على مر السنين، لتعكس إطاراً قانونياً وسياسياً يقدم أسس القانون الدولي لسياسات كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبالنظر إلى السياق الدولي الفريد الذي يحيط بهذا الإطار، لا بد من التوصل إلى أفضل السبل لاستمرار تحديثه من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تنفيذ عملية نزع السلاح النووي قابلة للتحقق منها وشفافة ولا رجعة فيها. وعلى مر السنين، أثبتت المعاهدة أنها أساسية في المساعدة على منع تصعيد النزاعات الدولية باستعمال الأسلحة النووية. غير أنه لا يمكن اعتبار هذا الإنجاز في مجال تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي أمراً مفروغاً منه، لكنه يتطلب التزاماً مستمراً بالحفاظ على الاتفاقات الدولية التي تكفله.

٣٣ - واسترسلت قائلة إنه على الرغم من أن أحلك السيناريوهات المتصورة في الماضي بشأن الانتشار النووي لم تتحقق، فإنها لم تتبخر بالكامل أيضاً، كما يتضح من الأعمال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على إيران أن تواصل الوفاء بجميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة العمل الشاملة المشتركة. وتؤيد بولندا تعزيز نظم ضمانات الوكالة، بسبل منها تحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي باعتبار ذلك معياراً للتحقق.

٣٤ - واختتمت قائلة إن بولندا، وهي من مؤيدي الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جميع أنحاء العالم، قامت بتحديث خطتها لتنفيذ برنامج للطاقة النووية. والهدف من ذلك هو تنويع مصادر الكهرباء في البلد بطريقة تكفل تأمين إمدادات الطاقة وتقليل الآثار السلبية لقطاع الطاقة على البيئة إلى الحد الأدنى.

٣٥ - السيدة بولانيوس بيريز (غواتيمالا): قالت إن بلدها لا يزال ملتزماً بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويشجع على تحقيق عالميتها والامتثال التام لجميع أحكامها. ويساوره القلق من ثم إزاء إنفاق الملايين من الدولارات كل عام على صيانة وتحديث الترسانات النووية واستحداث أسلحة جديدة. وفي إطار الوضع الحالي المعقد للسلام والأمن العالميين، يتسم نزع السلاح النووي بالإلحاح أكثر من أي وقت مضى. ونظراً لعدم إحراز تقدم على هذه الجبهة، من الضروري تعزيز الشراكات وإعادة إرساء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية الامتثال لالتزاماتها التعاهدية، وزيادة الشفافية في عملياتها، ومضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الكامل والقابل للتحقق منه. ويجري الوفاء بمهدي المعاهدة المتمثلين في عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للأسلحة النووية. ولا يخضع الامتثال للمعاهدة، بما في ذلك المادة السادسة منها، لأي شروط وهو ليس اختيارياً بالنسبة للدول الأطراف.

٣٦ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشعر بالقلق العميق إزاء تأثير استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، الأمر الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي. ويتمثل الضمان الفعال الوحيد ضد استعمال تلك الأسلحة في حظرها وإزالتها بصورة شفافة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها، ضمن إطار زمني محدد بوضوح.

بالمفاعلات المعيارية الصغيرة، التي يجري إنشاؤها في الأرجنتين والتي بدأت إجازتها في بلدان أخرى. وانتشرت الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية جغرافياً، مع انضمام بلدان جديدة إلى برنامج التعاون الفني للوكالة. وتضطلع البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء بمبادرات أكثر تقدماً، بما في ذلك بناء مفاعلات للأبحاث ومحطات جديدة للطاقة النووية.

٢٩ - واختتم قائلاً إنه يعتزم، بصفتها رئيساً معيناً لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الدعوة إلى سلسلة من المشاورات الإقليمية لاستقصاء طائفة من الآراء وإيجاد السبل للتشجيع على تحقيق تقدم ملموس خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٣٠ - السيدة فرونييتسكا (بولندا): قالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أصبحت جزءاً أساسياً من نظام الأمن الحديث والنقطة المرجعية النهائية في ما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. حتى لقد قيل إن معاهدة عدم الانتشار تتسم من عدة نواح بنفس أهمية ميثاق الأمم المتحدة نفسه.

٣١ - وأضافت قائلة إن بولندا، التي تدعم عدم الانتشار منذ أمد بعيد، حاولت النهوض بتحقيق هذا الهدف بطريقة عملية وموثوقة. وقالت إن بولندا بصفتها رئيسة للدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، عملت بالتعاون الوثيق مع هولندا، رئيسة الدورة الأولى، وبعد انتهاء فترتي رئاستهما، قامت الرئاسةتان بتقييم عملهما في ورقة العمل المشتركة من رئاستي اللجنة المتعلقة بالاستنتاجات والتوصيات الموجهة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٣٢ - وأردفت قائلة إن السبيل الوحيد للوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية يكون من خلال نزع السلاح الفعال بصورة قابلة للتحقق منه ولا رجعة فيها، الأمر الذي يتطلب من جميع الدول أن تعمل معاً وأن تقتنع بالفوائد الأمنية لنزع السلاح. ومن المؤسف أن الحالة الأمنية الراهنة لا تفضي إلى نزع السلاح النووي. فالاتحاد الروسي، على سبيل المثال، يواصل انتهاك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وما لم يتم بتدمير جميع قذائفه من طراز 9M729 (SSC-8) بشكل يمكن التحقق منه، سيتحمل وحده المسؤولية عن إنهاء تلك المعاهدة، وهو تطور سيكون له آثار سلبية على الأمن الأوروبي.

وعدم الانتشار النوويين. وينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتجاوز خلافاتها وأن تعمل كجبهة موحدة، لأن فعالية المعاهدة تعتمد بشكل كبير على التزامها بالوفاء بواجباتها. ويجب عليها أيضا أن تواصل تنفيذ الوثائق الختامية المعتمدة في مؤتمرات الاستعراض السابقة.

٤١ - وأضافت قائلة إن بروني دار السلام ما برحت منذ فترة طويلة تقيد السياسات التي تحظر استحداث أو اقتناء أو نشر أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، وهي تسلم بالآثار الإنسانية والبيئية الكارثية المحتملة لاستخدامها. وقالت إن بلدها وقع بناء على ذلك معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، تؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية دورا هاما في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والإسهام في بناء الثقة. وتشكل معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) جزءا أساسيا في تعزيز السلام، والأمن والاستقرار في المنطقة. وتأمل بروني دار السلام، بوصفها دولة طرفا في تلك المعاهدة، في أن تتضمن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه السرعة إلى البروتوكول الملحق بها. وقالت إن وفد بلدها يرحب أيضا بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٤٢ - وقالت أن حكومة بلدها تؤيد حق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الحصول على الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز. وهي تسلم بالدور المركزي الذي تؤديه الوكالة في وضع الضمانات وآليات التحقق وتحث جميع الدول الأطراف على تطبيق أعلى معايير السلامة والأمن. وفي هذا الصدد، تشارك بروني دار السلام في شبكة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية. وعلى الصعيد الوطني، وبعد تلبية الاحتياجات اللازمة في مجال الهياكل الأساسية والخضوع لعمليات تفتيش من جانب الوكالة، بدأ مركز السرطان في بروني بتقديم خدمات الطب النووي بطريقة مأمونة.

٤٣ - واحتتمت كلامها قائلة إن المجتمع الدولي يجب أن يسعى إلى خفض التوترات وسد الثغرات في الفترة المفضية إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن التوصل إلى توافق آراء قلما يخلو من التحديات، يمكن للحوار الصادق والرغبة في التسوية دفع جدول أعمال نزع السلاح النووي. ولا يمكن للمعاهدة أن تزدهر

٣٧ - وأردفت قائلة إن غواتيمالا من الدول المناصرة بشدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية والموقعة لها. وهي دولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، ومثلت نموذجا للمناطق الأخرى المماثلة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بقرار الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو يشجع جميع الدول في المنطقة على المشاركة بنشاط في المؤتمر. ويعرب الوفد أيضا عن الارتياح لملاحظة أن المؤتمر الرابع للدول الأطراف في المعاهدات المنشقة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة لها ومنغوليا سيعقد عام ٢٠٢٠.

٣٨ - وبعد مرور خمسين عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يجرز أي تقدم في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي الواقع، فقد أدى عدم الامتثال للاتفاقات المتعددة الأطراف إلى نكسات. وتؤيد غواتيمالا من ثم خطة العمل الشاملة المشتركة وترحب بامتنال إيران، والدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة في مجال التحقق وتنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بها. وأعربت عن أسف وفد بلدها لأي إجراء يهدد بتقويض تنفيذ خطة العمل، التي تتسم بالأهمية البالغة للأمن الإقليمي والعالمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة للبدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها أيضا بالإجراءات المتخذة فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشجيعه مواصلة الحوار في إطار السعي إلى التوصل لحل سلمي ونهائي. وينبغي لهذا البلد أن يعلق إجراء تجارب الأسلحة النووية والقذائف التسيارية.

٣٩ - واحتتمت قائلة إنه على الرغم من أن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ يواجه تحديات معقدة، يجب على المجتمع الدولي أن يثبت أنه قادر على الاستفادة من التقدم الذي أحرز في الماضي وألا يكفي بمجرد إعادة تأكيد الالتزامات المتفق عليها في الاجتماعات السابقة، التي لا يمكن استمرار تأجيل مواعيدها النهائية إلى ما لا نهاية. ومن أجل توفير الاستمرارية التي تمس الحاجة إليها، يجب تسمية الرئيس المعين لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ دون إبطاء.

٤٠ - السيدة سليمان (بروني دار السلام): قالت إن عدم القدرة على إصدار وثيقة ختامية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ يمثل دليلا قويا على التوترات المتزايدة بين الدول بشأن نزع السلاح

والرئيسة الحالية لرابطة أمم جنوب شرق، بالعمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لهذه المعاهدة.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل أساس السعي إلى نزع السلاح النووي والأساس الذي يُستند إليه لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. واختتم بالقول إنه يتعين على الدول أن تتذكر التزاماتها المشتركة بالسلام، والأمن وعالم خالٍ من الأسلحة النووية والعمل معاً على الفور لممارسة الإرادة السياسية اللازمة للحفاظ على المعاهدة وضمان نجاحها.

٤٧ - السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، لا يزال يشكل مصدر قلق شديد فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، هناك خطر ناجم عن وقوع تفجيرات عرضية أو خاطئة أو غير مأذون بها أو مقصودة، يمكن أن تحدث آثاراً كارثية على البشر والبيئة على حد سواء. ويجب على المجتمع الدولي بذل جهود مضاعفة لكفالة الإزالة التامة للأسلحة النووية، التي تشكل الضمانة القاطعة الوحيدة بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ويجب أن يتخذ أيضاً تدابير فعالة بحسن نية لسد الثغرة القانونية في حظر الأسلحة النووية وإزالتها، من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورغم أن الغرض من الركائز الثلاث للمعاهدة هو تنفيذها على قدم المساواة، لا يزال تحقيق نزع السلاح النووي متأخراً.

٤٨ - وأردف قائلاً إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وقعت معاهدة حظر الأسلحة النووية وتأمل في أن يبدأ نفاذها قريباً. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع وفد بلده الدول التي لم توقع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولم تصدق عليها، وهي معاهدة اعتمدت منذ أكثر من عقدين ولكنها ظلت غير فعالة، على أن تقوم بذلك. وأشار إلى أن حكومة بلده تولي أهمية كبيرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي يعزز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي ويحسن السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وهي تؤيد بشدة أيضاً الحفاظ على جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. واختتم قائلاً إن حكومة بلده التي وقعت البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعترف بالدور الهام الذي تؤديه الوكالة في النهوض بعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الأمان النووي والضمانات وكذلك الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

إلا من خلال العمل المتعدد الأطراف والجهود الصادقة المتضافرة، وستواصل بروني دار السلام العمل بشكل بناء في هذه العملية.

٤٤ - السيد سريفيهوك (تايلند): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تواجه تحديات متزايدة في خضم تصاعد حدة التوترات بين الدول، والتهديد الصادر عن الجهات من غير الدول والنعم المتفاوتة المتأنية عن أوجه التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي لهذه التحديات بصرف الأنظار عن الحاجة الملحة إلى عمله. ويدعو السياق الأمني الدولي الحالي إلى القلق أيضاً. فتحديث الترسانات النووية، واستحداث الأسلحة النووية المنخفضة القوة وأوجه التقدم في منظومات إيصال الأسلحة تبين استمرار الانتشار الأفقي والرأسي بلا هوادة واكتساب تقليد وضع الأسلحة النووية في صميم العقائد الأمنية مزيداً من الزخم. ولا يضمن اتباع سياسة للردع النووي غياب الحرب، ولكن بالأحرى غياب الثقة، كما يتضح من الانحياز الأخير لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى والحالة الراهنة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى تعزيز الثقة إحداها في الأخرى ومواصلة تنفيذ تلك الاتفاقات تنفيذاً تاماً. وتؤيد تايلند أيضاً الجهود الدبلوماسية المبدولة فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية وتأمل في تحسن إطار الثقة والنية الحسنة ليشمل مواصلة الحوار واتخاذ إجراءات ملموسة نحو تحقيق سلام دائم ونزع السلاح النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيه في المنطقة.

٤٥ - وتابع كلامه قائلاً إنه على الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية أكدت من جديد التزامها الذي لا لبس فيه بإزالة ترساناتها النووية بشكل تام في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، تباطأت وتيرة التخفيضات إلى حد التوقف الفعلي ويبدو أن نزع السلاح بات هدفاً بعيد المنال. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول إلى توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها فوراً ويرحب بفرصة المشاركة في حوار هادف في هذا الصدد. وأصدر مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تكليفاً بإجراء مشاورات مبكرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، واتخذت اللجنة الأولى موقفاً مقررًا ذا صلة في عام ٢٠١٩. ويأمل وفد بلده من ثم في أن تجرى تلك المشاورات في المستقبل القريب وأن تؤدي إلى إنشاء هذه المنطقة في نهاية المطاف. وعلاوة على ذلك، تلتزم تايلند، بوصفها الدولة الوديدة لمعاهدة بانكوك

٤٩ - السيد غفور (سنغافورة): قال إنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل مزيداً من الجهد للوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. فالحوار الشفاف والصادق أساسي لبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأعرب عن تأييد سنغافورة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقال إنها تحث جميع البلدان، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢، التي لم توقع المعاهدة ولم تصدق عليها بعد على أن تقوم بذلك. ويجب أيضاً إحراز تقدم فيما يتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يزال النظام العالمي لعدم الانتشار النووي مهدداً بظهور جهات من غير الدول وبإساءة استخدام التكنولوجيا، والمواد النووية والمواد المزدوجة الاستخدام لأغراض عسكرية غير مأذون بها. ويشجع وفد بلده بشدة جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لم توقع بعد اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تقوم بذلك.

٥٢ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتمكن الدورة الحالية للجنة التحضيرية من تسيير الحوار البناء دعماً لاتخاذ إجراءات ملموسة ومحددة زمنياً وقابلة للتحقق منها بغية كفالة الإبقاء على أهمية نظام معاهدة عدم الانتشار وتمكنه من الوفاء بوعده. ومن أجل أن يكون مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ ناجحاً، من المهم حل جميع المسائل الإجرائية والإسراع بسمية الرئيس المعين للمؤتمر.

٥٣ - السيد أوزا (الكرسي الرسولي): قال إن الكرسي الرسولي لا يزال يشعر بعميق القلق إزاء العقبات التي تواجه المجتمع الدولي في معالجة التهديد الوجودي الناجم عن الأسلحة النووية. ولا يمكن أن تكون العلاقات الدولية أسيرة للقوة العسكرية، والترهيب المتبادل واستعراض مخزونات الأسلحة. وفي عام ٢٠١٧، وقع الكرسي الرسولي معاهدة حظر الأسلحة النووية وصدق عليها، وهي معاهدة ستعزز الهدف المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ولا تصرف النظر عنه. ولكن، لا تزال المعاهدة بحاجة إلى التقوية في بعض المجالات، بما في ذلك تعيين سلطة أو سلطات دولية مختصة للتفاوض بشأن إزالة برامج الأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق منها.

٥٤ - وأضاف قائلاً إنه يجب على طرفي معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى اتخاذ إجراءات فورية لحل الشواغل المتعلقة بالامتثال واستئناف المفاوضات فوراً لمنع سقوط المعاهدة بالتقادم في آب/أغسطس ٢٠١٩. وينبغي أيضاً أن يجتمعاً لحل المسائل المماثلة المتعلقة بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها قبل موعد انتهائها في مطلع عام ٢٠٢١. والانسحاب من الالتزامات الملزمة قانوناً بإزالة فئة كاملة من القذائف وبوضع قيود على منظومات الإيصال والرؤوس الحربية لا يمكن أن يساعد في تعزيز الاستقرار الدولي أو الحفاظ على التوازنات الهشة التي عمل العالم بجد لتحقيقها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويجب أن تجري الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حواراً لوضع حد أقصى لنظم الأسلحة النووية لفرادى الدول وكذلك قيوداً ملزمة على جميع الأسلحة النووية ومنظومات الإيصال في العالم.

٥٥ - ومضى يقول إن البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزالان يشكلان مصدر قلق للمجتمع الدولي. وينبغي لهذا البلد أن يعود إلى المعاهدة وأن يمثل امتثالاً تاماً لالتزاماته المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤيد سنغافورة المشاركة البناءة والحوار البناء من أجل تعزيز السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت الوكالة من أن إيران دأبت على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي التي تنص عليها خطة العمل الشاملة المشتركة منذ بدء تنفيذها. وينبغي أن تواصل إيران تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها على أساس مؤقت، ريثما يبدأ نفاذه. وقال إن وفد بلده يحث جميع الأطراف في خطة العمل على مواصلة الحوار.

٥٦ - وأشار إلى أن سنغافورة، نظراً لاعتقادها بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي حجار الأساس لعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، تؤكد من جديد التزامها بمعاهدة بانكوك وتشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على توقيع بروتوكول تلك المعاهدة والتصديق عليه من دون تحفظ. وقال إن وفد بلده يرحب أيضاً بالجهود الرامية إلى إحلال السلام الحقيقي والدائم في منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال حوار مفتوح وبناء يشمل جميع الأطراف المعنية. ويرتبط الحق غير القابل للتصرف

٥٥ - وأردف قائلاً إنه ينبغي للدول في الشرق الأوسط التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تقوم بذلك على الفور، وينبغي لجميع الدول في المنطقة أن تتفاوض بشكل عاجل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، على النحو المتوخى في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥. ويجب أن تتمتع مسألتنا معاهدة حظر التجارب وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بمكانة بارزة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وإضافة إلى ذلك، يرحب الكرسي الرسولي بجميع الجهود الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية ويشجعها بقوة. ومن شأن تصديق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يشهد على التزامها الثابت بوقف التجارب النووية والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن شأن إعادة تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يوفر دليلاً أيضاً على سعيها للتوصل إلى حل دائم ومشترك يعود بالفائدة على المنطقة بأسرها.

٥٩ - وأضاف قائلاً إنه يجب المحافظة على شبكة الصكوك الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تدعم المعاهدة وتكملها، وتعزيز تلك الشبكة وتوسيع نطاقها. وصدقت البرازيل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ أكثر من ٢٠ عاماً، ولكن لا تزال دول أخرى مدرجة في المرفق ٢ ترفض التصديق عليها. وأسهمت من الناحيتين التقنية والفنية في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، حيث قدمت مقترحاً إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٠ بشأن نزع لوضع اتفاق إطاري. وفي سياق فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي الذي اجتمع في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، قدمت البرازيل أيضاً مقترحاً بإنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين معني بالتحقق من نزع السلاح النووي تحت رعاية المؤتمر. وشاركت بنشاط في التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها. وينبغي لتلك الدول القليلة التي تصر على معارضة هذه المعاهدة أن تضع في اعتبارها أن المعاهدة لن تقف في وجه أي جهود بديلة جادة من جانبها للسعي من أجل نزع السلاح النووي.

٦٠ - وفيما يتعلق بركيزتي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتعلقة بعدم الانتشار والاستخدامات السلمية، ذكر أن البرازيل والأرجنتين أقامتا علاقة فريدة مبنية على التعاون والثقة المتبادلة تركز على العمل الذي تقوم به الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. وتعكف البرازيل على تطوير مفاعل متعدد الأغراض بالشراكة مع الأرجنتين لزيادة القدرات المحلية على إنتاج النظائر وإجراء الأبحاث بشكل كبير. وهي تطور أيضاً غواصتها الأولى التي تعمل بالطاقة النووية مع الامتثال التام لالتزاماتها بموجب المعاهدة

٥٦ - واختتم كلامه قائلاً إن حيافة الأسلحة النووية والحفاظ عليها يزيدان من انعدام الثقة القائم على تهديد رادع بالتدمير المتبادل المؤكد، الأمر الذي لن يوفر على الإطلاق أساساً للأخوة والتضامن والأمن التعاوني. ويناشد الكرسي الرسولي جميع الدول أن تواصل بذل جهودها للحفاظ على المعاهدة وتنفيذها.

٥٧ - السيد فييرا (البرازيل): قال إن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ سيتيح فرصة لتقييم صحة ووضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في البيئة الأمنية الدولية المتدهورة في الوقت الراهن. وسيتعين على الدول الأطراف النظر فيما إذا كان لا يزال بإمكانها أن تتفق على مواصلة تنفيذ المعاهدة بطريقة تساعد على تحقيق أهدافها عبر الركائز الثلاث، وخاصة ركيزة نزع السلاح. وستختبر مشاركة أطراف المعاهدة في عملية الاستعراض وفي المعاهدة نفسها في ظل تدهور المشهد الأمني العالمي نتيجة مزاعم بعدم الامتثال للاتفاقيات والالتزامات الرئيسية لتحديد الأسلحة والتخلي عنها، ولا سيما من جانب الدول الكبرى التي ينبغي أن تكون مثلاً يحتذى به.

٥٨ - ومضى يقول إنه بالرغم من أن بعض الدول تركز على فكرة أن المعاهدة تشكل نجاحاً كبيراً، نظراً إلى أن أربع دول فقط خارج نطاق اختصاصها حازت على أسلحة نووية منذ دخولها حيز النفاذ،

حزيران/يونيه ٢٠١٩ بهدف حشد الدعم السياسي لخطة طموحة ولكنها واقعية. وينبغي أن تشمل هذه الخطة إعادة تأكيد موقع المعاهدة بوصفها حجر الزاوية للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وكذلك استمرار صلاحية الالتزامات السابقة؛ وإدانة قاطعة لاستعمال الأسلحة النووية؛ ومجموعة تدابير مقترحة تغطي جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة المتصلة بالمادة السادسة؛ وتحسين عملية المعاهدة من أجل توفير إطار للمتابعة المنتظمة في السنوات التي تعقب عام ٢٠٢٠. وأعربت عن الأمل في إمكانية أن يساعد الاجتماع الذي سيعقد في ستوكهولم في إطلاق العنان لدبلوماسية نزع السلاح وكسر الحلقة المفرغة التي شهدتها السنوات الأخيرة.

٦٤ - وشددت على ضرورة أن يحدد المجتمع الدولي أرضية مشتركة بشأن نزع السلاح. وقالت إن النهج التقليدي المتدرج يتضمن عدة بنود طويلة الأمد، مثل الاتفاق على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ واتفاق عالمياً ملزماً قانونياً بشأن ضمانات الأمن السلبية. وسيكون تحقيق أي من هذه البنود إنجاً هاماً وينبغي الإشارة إلى استمرار أهميتها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. ومع ذلك، يجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تقدم خطوات قابلة للتنفيذ، أو مرتكزات، إلى مؤتمر استعراض المعاهدة. وينبغي أن تركز هذه الخطوات على الحد من دور الأسلحة النووية في السياسات والمذاهب الأمنية، لا سيما من خلال تعزيز الضمانات الأمنية السلبية؛ وإحياء التفاعل والتعاون المثمر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها والاستفادة منها بشأن التحقق من نزع السلاح؛ وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بالترسانات ومخزونات المواد الانشطارية؛ ووضع تدابير للحد من مخاطر الاستخدام النووي المتعمد أو غير المقصود.

٦٥ - وأردفت قائلة إن الغرض من المرتكزات يتمثل في بناء الثقة والاطمئنان والمساعدة على إزالة العقبات الدبلوماسية الحالية في عملية نزع السلاح، وذلك بالإضافة إلى معالجة الشواغل الحقيقية القصيرة الأجل. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يمتلكان أضخم ترسنتي أسلحة، ينبغي لهما تحمل مسؤولياتهما واتخاذ خطوات فورية لإعادة بناء علاقة بناءة لتحديد الأسلحة. وتتمثل خطوة أولى حاسمة في إنقاذ معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي يجب على الاتحاد الروسي أن يثبت امتثاله الكامل لها بصورة يمكن التحقق

واتفاقات الضمانات الخاصة بها مع كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية.

٦١ - وأردف قائلاً إن اللجنة التحضيرية الحالية تتحمل مسؤولية عن تقديم توصيات إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وأعرب عن أسفه للتأخر المصطنع في تسمية الرئيس المعين بسبب مسائل لا علاقة لها بأعمال اللجنة. ويجب أن يؤكد المجتمع الدولي مجدداً على التزاماته السابقة، ولا سيما الالتزامات المتفق عليها بتوافق الآراء في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وأن يسعى إلى تبديد المخاوف الحالية باتخاذ تدابير عملية. واختتم قائلاً إن هناك حاجة إلى تجديد الحوار الشامل بشأن نزع السلاح من أجل إجراء تقييم مشترك للاستقرار الاستراتيجي النووي الحالي وعوامل الخطورة والنظر في الخطوات اللازمة للمضي قدماً نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

٦٢ - السيدة فالستروم (السويد): قالت إن العالم يواجه البيئة الأمنية العالمية الأكثر تحدياً منذ ذروة الحرب الباردة، وهي بيئة تتسم بنقص شديد في الثقة المتبادلة. وبما أنه يستعاض عن نزع السلاح بتحديث الترسانات، فقد تفرغ المعاهدات الدولية الرئيسية من محتواها أو تنفذ بشكل غير ملائم. ولا يزال الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية بعيد المنال على نحو محبط، ويستمر المجتمع المدني في كفاحه من أجل التوعية بهذه القضية. ويشكل عقد الدورة الحالية دليلاً على أن الدول الأطراف تملك الإرادة للبدء في إحداث تغيير حقيقي نحو بناء الثقة وضمان نزع السلاح. ويجب عليها أن تجد السبل الكفيلة بتأخير ما يسمى "ساعة يوم القيامة" من وضعها الحالي الذي تشير فيه عقاربها إلى دقيقتين قبل منتصف الليل. وسيكون عكس مسار هذا الاتجاه السلبي على رأس الأولويات في سياسة حكومة بلدها الخارجية والأمنية لسنوات قادمة.

٦٣ - وأضافت قائلة إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل منصة بالغة الأهمية ولا يمكن اعتبار مستقبلها أمراً مسلماً به. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء أن تشارك بشكل عاجل، وكامل، وعملي وسياسي في تحديد الأرضية المشتركة الضرورية لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وتتمثل نقطة انطلاق جيدة في الاعتراف العالمي بأن ركائز المعاهدة الثلاث مترابطة بشكل وثيق وتعزز إحداها الأخرى. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الالتزامات المحددة بنزع السلاح جزءاً من أي حزمة يجري التوصل إليها بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، تستضيف السويد اجتماعاً على مستوى الوزراء في ستوكهولم في

استعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، لم ينفذ. وتفتقر القارة الأوروبية إلى مثل هذه المنطقة أيضا. وترى بيلاروس أنه من المهم أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وقد حان الوقت لإعداد اتفاق دولي ملزم قانوناً بشأن تقديم ضمانات أمنية لا لبس فيها وغير مشروطة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٧١ - واسترسل قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا هاما في كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال نظام الضمانات الخاص بها. ومن الضروري أن يكون هذا النظام موضوعياً، وغير ميسس وسليماً من الناحية التقنية، وأن يستند إلى اتفاقات مبرمة بين الوكالة والدول الأعضاء فيها.

٧٢ - واستطرد قائلاً إن بيلاروس تؤيد البدء في المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً بشأن إنتاج المواد الانشطارية. وهي تنفي أيضا على مجموعة موردي المواد النووية لاستمرارها في قيادة الجهود العالمية الرامية إلى وضع قواعد دولية لنقل السلع النووية المزدوجة الاستخدام وتكثيف تلك القواعد استجابة للتهديدات القائمة والناشئة في مجال عدم الانتشار.

٧٣ - واختتم كلامه قائلاً إن وفد بلده مستعد للعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من أجل ضمان نجاح الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة وإتاحة التوصل إلى نتائج تحظى بتأييد عالمي في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

٧٤ - السيدة ناتيفيداد (الفلبين): قالت إنه يمكن للدورة الحالية أن تستفيد من الاجتماعات السابقة وتمكن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ من تحقيق نتائج ملموسة، وذلك من خلال العمل الشاق والتزام الدول الأطراف. ويجب أن يسترشد إحرار التقدم بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، ينبغي ألا تركز المناقشات على إجراء استعراض لتفويضها. وفي الدورة الحالية، ينبغي أن تظهر الأطراف عزمها متبادلاً على الالتزام بالركائز الثلاث للمعاهدة، مع القيام أيضا بوضع تدابير جديدة لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

منها. وحثت أيضا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الاتفاق على تمديد المعاهدة المبرمة بينهما بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منه لمدة خمس سنوات والتفاوض على نظام يخلفها في الفترة السابقة لعام ٢٠٢٦.

٦٦ - واختتمت كلامها قائلة إن تعددية الأطراف يجب أن تكون في صميم الجهود المبذولة عند اجتماع الوفود من أجل تمهيد الطريق لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. ولا يمكن تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية إلا من خلال بناء الثقة، والوفاء بالالتزامات وممارسة القيادة السياسية الشجاعة.

٦٧ - السيد أوفسيانكو (بيلاروس): قال إن معاهدة عدم الانتشار عنصر رئيسي في نظام عدم الانتشار ونظام الأمن الدولي ككل. ويتوقف نجاح المعاهدة على تحقيق توازن بين ركائزها الثلاث التي يعزز إحداها الأخرى ولا تنفصم عراها، وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن بيلاروس، بعد أن تخلت عن أسلحتها النووية قبل ٢٥ سنة، لا تزال مقتنعة بأن تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل هو الهدف الاستراتيجي الأساسي للمعاهدة. بيد أن الزخم الذي يدفع عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يتلاشى. ويلزم اتخاذ تدابير حاسمة من أجل تعزيز المعاهدة والصكوك العالمية والإقليمية الأخرى في مجالات عدم الانتشار، والأمن والاستقرار التي ترمي إلى النهوض بقضية نزع السلاح النووي العام والكامل.

٦٩ - وأردف قائلاً إن بيلاروس من بين أوائل البلدان التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اقتناعاً منها بأن دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر أمر بالغ الأهمية لتحقيق نزع السلاح النووي. ومما يبعث على القلق من ثم أن قيمة تلك المعاهدة أصبحت موضع شك على نحو متزايد في وقت تواجه فيه الأطراف الدولية الرئيسية أحدها الآخر بتصريحات مؤججة للمشاعر بشكل متزايد. وإذ أشار إلى أن مصير تلك المعاهدة مرهون بالإرادة السياسية لبعض الدول، فقد دعاها إلى اتخاذ تدابير لإنفاذها.

٧٠ - ومضى يقول إن دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار ستساعد على سد هوة الخلافات بين الدول الأطراف، بما في ذلك فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي اتخذ في مؤتمر

٧٥ - وأضافت قائلة إن الفلبين تشعر بالقلق من أن التطورات الأخيرة قد أدت إلى تعميق انعدام الثقة بين الدول الأطراف في المعاهدة؛ وقد استخدمت بعض تلك التطورات لتبرير دور الأسلحة النووية في بعض عقائد الدفاع والأمن الوطنية، مع تعبئة موارد كبيرة لاستحداث نظم أسلحة أكثر تطوراً. ومما يدعو إلى القلق أيضاً تخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية وحياسة الدول لأسلحة نووية أكثر تطوراً، مما يقوض المبادئ التي تقوم عليها المعاهدة. ولا يزال خطر حدوث تفجير نووي يلوح في الأفق. وتهيب الفلبين من ثم بالدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها بالمعاهدة بصدق وبالأطراف المعنية إعادة النظر في انسحابها من الاتفاقات الإطارية الأساسية أو تعليقها، لا سيما معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة.

٧٩ - ومن المثير للقلق أن الرئيس المعين لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ لم يسمَّ بعد؛ ومن شأن إكمال تلك العملية مبكراً أن يساعد في ضمان نجاح المؤتمر. وتتسم الجهود الرامية إلى زيادة التوازن بين الجنسين في سياق عمليات نزع السلاح ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة بأنها جديرة بالثناء. ويمكن متابعة المبادرات ذات الصلة من خلال التعاون مع الدول الشريكة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث.

٨٠ - واختتمت كلامها قائلة إن الفلبين على استعداد للاضطلاع بدورها في كفاءة نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة، الذي سيشهد فرصة للتفكير بشأن المبادئ والإرادة الجماعية التي مكّنت من اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٨١ - السيد مولنار (هنغاريا): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثبتت، على مدى العقود الخمسة الماضية، أنها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. ويتيح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصة ممتازة للمحافظة على سلامة المعاهدة وتعزيزها. وتوفر خطة العمل الشاملة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ للدول الأطراف أساساً جيداً لإعادة الالتزام بأهدافها.

٨٢ - ورأى، فيما يتعلق بنزع السلاح، أن المادة السادسة من المعاهدة لا تزال تشكل الأساس الذي يركز إليه الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف دون مراعاة البيئة الأمنية العالمية المعقدة. ولا يمكن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي إلا بالتركيز على المجالات التي تشكل أرضية مشتركة، ويتطلب ذلك بدوره اتباع نهج شامل وتدرجي يقوم على خطوات عملية تنطوي على مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتشمل هذه التدابير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ وإحراز تقدم في مجال التحقق من نزع السلاح النووي؛ والبدء فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وترحب هنغاريا بتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتتطلع إلى المساهمة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

٧٦ - ومضت تقول إن الفلبين صوتت لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تسلط الضوء على الإرادة السياسية لأغلبية ساحقة من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من أجل وضع صك قانوني وفقاً للمادة السادسة منها وتعزيز ركيزة نزع السلاح النووي. وأشادت بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبيّنت أن الفلبين تدعم التقيد العالمي بنظام الضمانات الشامل الخاص بـ بروتوكول الإضافي، وكذلك تعزيز برنامج التعاون التقني وتوسيع نطاقه.

٧٧ - وأردفت قائلة إنه ينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تتعامل مع الدورة الحالية ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ بطريقة إيجابية من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وأسهمت الفلبين في ورقات عمل تستهدف معالجة النقاط الرئيسية الواردة في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، طُرحت عدة مبادرات تتعلق بالنتائج العملية المحتملة، ولا سيما عمل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن الشفافية والإبلاغ، وعملية الاستعراض المعززة، وإلغاء حالة التأهب، والتثقيف في مجال نزع السلاح، ووضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

٧٨ - واسترسلت قائلة إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا تؤديان دوراً هاماً في تعزيز الإطار العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، الأمر الذي يمكن مواصلة تعزيزه من خلال تعزيز التعاون بين هذه المناطق ومع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعني الأهمية الحاسمة للقرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط أنه يجب على جميع الأطراف المعنية بالعمل من أجل إنشاء شرق أوسط خال من

للخروج بآليات واضحة للتعامل مع تلك القضايا في إطار المعاهدة. وتدين الكويت بشدة القيام بأي تجارب نووية تسهم في تقويض السلامة البشرية، وترفض أي استفزاز من شأنه أن يهدد الأمن الدولي. وتؤيد الكويت التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق العالمي عليها، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٨٩ - ومضى يقول إن امتثال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمسؤولياتها فيما يتعلق بعدم الانتشار خير دليل على إيمانها بمخاطر الأسلحة النووية. ويجب الاستمرار بهذا الامتثال، ويجب أن تصدق جميع الدول على المعاهدة. وقد ساهمت الكويت في الجهود العربية الرامية إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ الذي دعا إلى عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إلا إن غياب الإرادة السياسية والجدية من قبل كل من الأطراف الراعية لذلك القرار وإسرائيل، أدى إلى تأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى. وفي هذا الصدد، تؤكد الكويت أن قرار عام ١٩٩٥ يبقى ساري المفعول حتى تتحقق غاياته وأغراضه.

٩٠ - وأردف قائلاً إن الكويت تتقيد بنتائج مؤتمرات الاستعراض للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وترحب باتخاذ الجمعية العامة المقرر ٥٤٦/٧٣ بشأن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقبل نهاية هذا العام، ينبغي عقد مؤتمر بشأن هذه المسألة، بمشاركة جميع الدول المعنية، ولا سيما الدول الثلاث الراعية، لضمان أن يساعد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ في تعزيز المعاهدة وأن يؤدي إلى نزع السلاح النووي الكامل وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٩١ - واختتم كلامه قائلًا إن الكويت ترحب بالجهود التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي من شأنها أن تكمل نظام نزع السلاح، دون أن تكون بديلاً عنه، ريثما تزال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تماماً. وسيبقى تحقيق هذا الهدف الأساسي بتطلعات الشعوب نحو السلام والأمن الدوليين.

٩٢ - السيد يلتشينكو (أوكرانيا): قال إن بلده يؤيد اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء برنامج نزع السلاح والأمن الدولي. وأضاف أن المعاهدة تمثل حجر زاوية في نظام منع انتشار الأسلحة النووية وأساساً للسعي إلى نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. بيد أن العدوان العسكري من جانب الاتحاد الروسي ينتهك

٨٣ - وفيما يتعلق بعدم الانتشار، قال إنه ينبغي التصدي بفعالية لمخاطر الانتشار للحفاظ على مصداقية المعاهدة. ورأى أن الدور الذي يؤديه نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال ذو أهمية بالغة.

٨٤ - وأضاف قائلاً إن هنغاريا تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتأمل في أن تساعد الجهود الدبلوماسية الأخيرة على تحقيق ذلك الهدف. وتؤيد هنغاريا أيضاً هدف المجتمع الدولي المتمثل في كفالة أن يظل البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية سلمياً. ولكن خطة العمل الشاملة المشتركة، توفر بالرغم من عيوبها أكثر الوسائل فعالية لضمان أن تكون أغراض البرنامج النووي لذلك البلد سلمية حصراً.

٨٥ - ومضى يقول إن هنغاريا تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك نظم إيصالها، على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بجرية من جانب دول المنطقة.

٨٦ - واختتم قائلاً إن هنغاريا، بصفتها دولة لديها برنامج نووي سلمي فعال، تعترف بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، تلتزم هنغاريا بالسلامة والأمن النوويين، وتشارك بنشاط في مختلف المبادرات والمبادرات التي تضطلع بدور هام وإن كان تكميلياً في هذا الصدد، بما في ذلك فريق الاتصال المعني بالأمن النووي، الذي أصبحت هنغاريا الجهة الداعية لاجتماعاته في عام ٢٠١٨.

٨٧ - السيد معرفي (الكويت): قال إن بلده يؤكد على موقفه الثابت في دعم نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وذلك انطلاقاً من التزامه بالصكوك الدولية. ويجب تعزيز مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على فاعليتها، لا سيما في ضوء التطورات الراهنة. وجميع الدول مسؤولة عن الحفاظ على المعاهدة والعمل سوياً من أجل ضمان نجاح المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة.

٨٨ - وبالنظر إلى التطورات الخطيرة الأخيرة، المتضمنة إعلان بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية عن الاستمرار بتطوير وتحديث ترساناتها النووية وإدماج سياسات الردع النووي في مذهبها العسكرية، يجب على اللجنة التحضيرية أن تقف وقفة جادة في هذه الدورة

المبادئ الأساسية للمعاهدة ويطعن في فعاليتها. ولم يؤد ذلك إلا إلى زيادة الحاجة إلى تعزيز المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

٩٣ - ومضى يقول إن أحد العناصر الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يتمثل في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ينبغي أن توقعها جميع الدول وتصدق عليها. وتؤدي عمليات الوقف الطوعي لتجارب الأسلحة النووية دورا ضروريا ولكنه غير كاف، وهي لن تحل أبدا محل الطابع الملزم لتلك المعاهدة. ويتمثل عنصر رئيسي آخر في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي التفاوض بشأنها وإبرامها. وقال إن أوكرانيا سعت خلال رئاستها لمؤتمر نزع السلاح إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة وبشأن مسائل أخرى على نفس القدر من الأهمية من أجل تمهيد الطريق لاعتماد برنامج عمل المؤتمر. وأعرب عن أسفه العميق لحالة الجمود التي أصابت المؤتمر في هذا الصدد. وينبغي أن يستأنف المؤتمر عمله من أجل التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

٩٧ - واستطرد قائلاً إن الجمعية العامة تناولت في دورتها الثالثة والسبعين هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، ولا سيما من خلال اتخاذها القرار ١٩٤/٧٣، الذي أكدت فيه أن وجود القوات الروسية في القرم يتعارض مع السيادة الوطنية، والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لأوكرانيا ويقوض الأمن والاستقرار في البلدان المجاورة والمنطقة الأوروبية. وأعربت الجمعية أيضاً في ذلك القرار عن بالغ قلقها إزاء قيام الاتحاد الروسي بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال بعسكرة القرم تدريجياً، وأعربت أيضاً عن القلق إزاء ما ورد من تقارير عن استمرار زعزعة القرم بسبب عمليات نقل الاتحاد الروسي لمنظومات أسلحة، بما في ذلك طائرات وقذائف ذات قدرة نووية وأسلحة وذخائر وأفراد عسكريون إلى إقليم أوكرانيا، وحثت الاتحاد الروسي على وقف هذا النشاط.

٩٨ - السيد ميزا - كوادرا (بيرو): قال إن بيرو حافظت على تقليد طويل الأمد بتعزيز نزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وهي طرف في نظم دولية في تلك المجالات. وتبرز خلال الدورة الحالية صورة قائمة بسبب الشلل الذي يصيب آلية نزع السلاح في مختلف متدياتها.

٩٩ - وأضاف قائلاً إن من الضروري العمل بإصرار لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة، والحظر التام للأسلحة النووية وإزالتها بشكل كامل. وبالتالي يمثل التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة عدم الانتشار أولوية الآن أكثر من أي وقت مضى. وتحافظ بيرو على موقفها الثابت في دعم التنفيذ الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وتشدد على أهمية تحقيق عالميتها. وهي تدعو من ثم جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك.

١٠٠ - وأردف قائلاً إنه بالنظر إلى الاعتقاد بأن الأسلحة النووية يجب ألا توجد إطلاقاً، وقعت بيرو معاهدة حظر الأسلحة النووية

المبادئ الأساسية للمعاهدة ويطعن في فعاليتها. ولم يؤد ذلك إلا إلى زيادة الحاجة إلى تعزيز المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

٩٣ - ومضى يقول إن أحد العناصر الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يتمثل في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ينبغي أن توقعها جميع الدول وتصدق عليها. وتؤدي عمليات الوقف الطوعي لتجارب الأسلحة النووية دورا ضروريا ولكنه غير كاف، وهي لن تحل أبدا محل الطابع الملزم لتلك المعاهدة. ويتمثل عنصر رئيسي آخر في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي التفاوض بشأنها وإبرامها. وقال إن أوكرانيا سعت خلال رئاستها لمؤتمر نزع السلاح إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة وبشأن مسائل أخرى على نفس القدر من الأهمية من أجل تمهيد الطريق لاعتماد برنامج عمل المؤتمر. وأعرب عن أسفه العميق لحالة الجمود التي أصابت المؤتمر في هذا الصدد. وينبغي أن يستأنف المؤتمر عمله من أجل التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

٩٤ - وأردف قائلاً إن أوكرانيا تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الإزالة التامة لتلك الأسلحة. ويدل اضطراب الحالة في الشرق الأوسط على أن إنشاء مثل هذه المنطقة في تلك المنطقة ينبغي أن يحظى بالأولوية. ويتسم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأهميته الأساسية لنظام عدم الانتشار وتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وأوكرانيا ملتزمة بصورة راسخة بنظام ضمانات الوكالة وتدعم تحقيق عالميته.

٩٥ - وواصل كلامه قائلاً إن انتهاك الاتحاد الروسي لمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست)، وهو دولة حائزة للأسلحة النووية وعضو دائم في مجلس الأمن، أضر بكامل النظام الأمني المستند إلى الأمم المتحدة. والقرار الذي اتخذته أوكرانيا بالتخلي عن أسلحتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٤ يستند إلى حد كبير إلى الضمانات الأمنية الدولية، لا سيما تلك الواردة في مذكرة بودابست. ويرد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتقيد الكامل بالتزاماتها القائمة فيما يتصل بالضمانات الأمنية.

٩٦ - واسترسل قائلاً إن أحد التحديات الكبيرة الأخرى التي يواجهها نظام عدم الانتشار يتمثل في أزمة معاهدة الأسلحة النووية

١٠٥ - السيد بانايوتوف (بلغاريا): قال إن ضمان سلاسة العملية التحضيرية يستدعي أن تتناول الدورة الحالية جميع المسائل الإجرائية، بما فيها تسمية الرئيس المعين لمؤتمر استعراض المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ورغم التحديات العديدة، أثبتت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهميتها على مر السنوات الخمسين الماضية، حيث لا تزال تشكل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار وإطار العمل لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٠٦ - وأضاف قائلاً إن أوجه التقدم في عملية نزع السلاح النووي غير ممكنة إلا في إطار هذه المعاهدة. ويجب على جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد، أن تضطلع بدورها. ولا بد من بناء الثقة والاطمئنان لتحقيق تقدم ملموس. ويجب اتباع نهج بناء وواقعي وتدرجي، يستند إلى تدابير عملية وقابلة للتنفيذ، من أجل تعزيز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار.

١٠٧ - وأردف قائلاً إن أحد العناصر الرئيسية يتمثل في أن بلغاريا قامت، بوصفها دولة مدرجة في المرفق ٢، بتوقيع المعاهدة والتصديق عليها. وجميع الدول مدعوة للقيام بنفس الأمر دون مزيد من التأخير، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢. ويمثل البدء بالتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية ملحة أخرى. وعلاوة على ذلك، تتسم المبادرات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي بالأهمية الأساسية لبناء الثقة والتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

١٠٨ - ومضى يقول إن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى تسهم إسهاماً كبيراً في أمن أوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي؛ ومع ذلك، فإن الامتثال من جانب كلا الطرفين مطلوب لضمان استدامتها. ومن ثم، ينبغي للاتحاد الروسي أن يعود إلى حالة الامتثال التام والقابل للتحقق منه قبل ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، ليتسنى الحفاظ على المعاهدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للطرفين مواصلة خفض ترسائيهما النوويين والاتفاق على تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بعد عام ٢٠٢١.

١٠٩ - وواصل كلامه قائلاً إن الانتشار يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن العالميين. ويثير البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القلق بوجه خاص. وينبغي أن

وهي تأمل في أن تحذو جميع البلدان حذوها، ولا سيما تلك التي لديها ترسانات نووية. ويعزز ذلك الصك أهداف نزع السلاح النووي ويساعد جميع الدول الأطراف في المعاهدة واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح الأخرى على الوفاء بالتزاماتها الواردة فيها.

١٠١ - ومضى يقول إن التخفيضات في الترسانات النووية تعزز معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تمثل الدول الحائزة للأسلحة النووية للمادة السادسة من المعاهدة وأن تتخذ تدابير ملموسة لتنشيط النظام. ويتسم الحصول على ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانوناً خلال عملية نزع السلاح النووي بالأهمية الأساسية. ومن ثم، فإن تعليق معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى يدعو للأسف. وينبغي استئناف الحوار لتسوية الخلافات بين البلدان المعنية والتوصل إلى اتفاقات على أساس مبادئ اللارجعة والشفافية وقابلية التحقق.

١٠٢ - واسترسل قائلاً إن بيرو تشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات والتحديات التي تواجهها نظم عدم الانتشار في السنوات الأخيرة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسلحة النووية، التي تشكل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين. ويشمل هذا التهديد التحدي الذي يشكله البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدعو بيرو الدول للانضمام فوراً إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يتوقف دخولها حيز النفاذ على تصديق الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ عليها. وعلاوة على ذلك، من الضروري تعزيز نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتأمل بيرو في أن توقع جميع الدول بروتوكولا إضافيا مع الوكالة وأن تبدأ المفاوضات المفوضية إلى حظر المواد الانشطارية خلال مؤتمر نزع السلاح.

١٠٣ - وواصل كلامه قائلاً إن جميع الدول الأطراف لها حق غير قابل للتصرف في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وإجراء بحوث بهذا الشأن. وفي هذا الصدد، تؤيد بيرو عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقق والضمانات. وتستفيد بيرو من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مختلف الميادين، بما فيها الطب والزراعة، وهي تشعر بالامتنان لتعاون الوكالة في عدة جوانب، بما في ذلك الأمان النووي.

١٠٤ - واختتم كلامه قائلاً إن وفد بلده ملتزم بصورة راسخة بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويأمل في أن يؤدي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ إلى نتائج ملموسة ومرضية. ومن أجل تحقيق هذه المهمة، ينبغي تسمية السيد غروسي رئيساً معيناً للمؤتمر دون إبطاء.

١١٤ - وأردفت قائلة إنه ينبغي السعي من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال نَحج تدريجي وعملي ينطوي على اتخاذ خطوات ملموسة، بما فيها إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية؛ واستحداث تقنيات قوية للتحقق من الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح؛ وكفالة أن تظل نظم الضمانات قوية وذات موارد مناسبة. وهناك أيضا مجال لمواصلة العمل التعاوني للحد من المخاطر النووية.

١١٥ - ومضت تقول إنه ينبغي التصدي للشواغل الأمنية من أجل تعزيز نزع السلاح النووي، ويتعين إقناع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالحد من ترساناتها وإزالتها في نهاية المطاف. ومن شأن تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف. ويرحب أيضا بإيجاد بيئة مؤاتية لمبادرة نزع السلاح النووي التي اقترحتها الولايات المتحدة.

١١٦ - وتابعت كلامها قائلة إن أستراليا تشارك مشاركة نشطة في مجموعتين أقليميتين لدول تسعى إلى تعزيز المعاهدة وتدعيمها، هما: مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومجموعة فيينا للدول العشر. وتبين هاتان المجموعتان أن التنوع رصيد يعزز التقدم صوب تحقيق الأهداف المشتركة، وورقات عملهما، بما فيها تلك المتعلقة بالشفافية وتعزيز عملية الاستعراض، تستحق الثناء أيضا. ويُرحب في الدورة الحالية بالعزم على اقتراح توصيات وتناول المسائل الإجرائية، ولا سيما تسمية الرئيس المعين لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

١١٧ - واسترسلت قائلة إن أستراليا تؤيد المشاركة الكاملة للمرأة وقيامها بدور قيادي في إطار جميع ركائز المعاهدة الثلاث. وبالرغم من التحسينات، لا يزال التفاوت الجنساني الكبير قائماً في عملية الاستعراض.

١١٨ - واستطردت قائلة إن لجميع الأطراف في المعاهدة الحق في تطوير الطاقة النووية وإجراء بحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية ويجب عليها تطبيق أعلى معايير السلامة، والأمن والضمانات. وتتسم المعاهدة بأهميتها الأساسية في ضمان تبادل فوائد الطاقة والتكنولوجيا النوويتين. ولا تزال أستراليا أيضا تؤيد بقوة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المساعدة على الاستفادة من المنافع السلمية للتكنولوجيا النووية والوقاية في نفس الوقت من عدم الانتشار النووي.

يدخل هذا البلد في مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بصورة كاملة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ويدعو وفد بلده جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال على نحو كامل لمعاهدة منع الانتشار وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١١٠ - واستطرد قائلاً إن خطة العمل الشاملة المشتركة أهمية بالغة الأهمية للإسهام في تحقيق السلام والأمن الإقليميين. غير أن برنامج القذائف التسيارية لجمهورية إيران الإسلامية يثير قلقاً بالغاً. ويحث وفد بلده هذا البلد على الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

١١١ - واختتم كلامه قائلاً إن نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل عنصراً رئيسياً في التصدي لمخاطر الانتشار وتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ويتسم الترويج لأعلى معايير السلامة والأمن في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية والسعي لتحقيقها بالأهمية البالغة؛ وتؤيد بلغاريا الدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة في الترويج لتلك المعايير، وهي تشارك في مبادرات متنوعة لتنمية التعاون الدولي في تطبيقات الطاقة النووية.

١١٢ - السيدة غوري (أستراليا): قالت إن الالتزام الجماعي بالمعاهدة قد منع حدوث سباق للتسلح النووي على الصعيد العالمي ولجم انتشار الأسلحة النووية. وعزز هذا الالتزام تحريم استعمال الأسلحة النووية في حالات النزاع، وأنشأ إطاراً قوياً للعمل من أجل إزالة الأسلحة النووية. ومكنت المعاهدة المجتمع الدولي من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين. غير أنها تحتاج إلى التعزيز في جميع ركائزها الثلاث، وهو ما يمثل تحدياً في بيئة أمنية دولية تنافسية، وتباين الآراء بشأن أجدى الطرق لنزع السلاح.

١١٣ - وأضافت قائلة إن البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لكوريا الشعبية الديمقراطية يشكلان تحدياً للمعاهدة، وكذلك للأمن العالمي والإقليمي. وثمة حاجة إلى نزع السلاح النووي لهذا البلد بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، وفق العديد من قرارات مجلس الأمن. ولئن كان الحوار محل ترحيب، فإن أستراليا ملتزمة بمواصلة الضغط إلى حين اتخاذ خطوات ملموسة باتجاه نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، يتسم استمرار إيران بالامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة بالأهمية البالغة لتوفير الضمانات للمجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي.

١٢٣ - واختتمت كلامه قائلاً إنه ينبغي للدول الأطراف أن تفكر، خلال الدورة الحالية للجنة التحضيرية، في إحراز تقدم عملي في العديد من جوانب خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بما في ذلك الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتعجيل بإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وتطوير التعاون بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وزيادة تدابير الشفافية. ومن شأن التركيز على الأهداف المشتركة والمشاركة البناءة أن يساعد الدول الأطراف على تحقيق نتائج ناجحة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

١٢٤ - السيد كيلايلي (بوتسوانا): قال إن الرهانات في ميدان السلام والأمن الدوليين لم تكن قط على هذا القدر من الارتفاع، ولم يحدث قط أن أولي مثل هذا الاهتمام الكبير لمسألة نزع السلاح. وبوتسوانا ملتزمة بالعمل من أجل نجاح أعمال الدورة الحالية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

١٢٥ - وأضاف قائلاً إن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق آراء يدعو إلى الأسف وينبغي عدم تكراره في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ولذلك، يجب على جميع الوفود أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة لتناول مسألة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر زاوية في نزع السلاح النووي وصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ترحب بوتسوانا، بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تسهم في المجموعة الحالية لصكوك القانون الدولي ونظام الأمن الدولي وتعزز معاهدة عدم الانتشار.

١٢٦ - ومضى يقول إن الأخطار الجسيمة التي يشكلها وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تعني أن إزالتها التامة هي الضمان الوحيد لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وينبغي أن تجر العواقب الإنسانية الكارثية للقنابل الذرية كل العقلاء على السعي نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون لتجنب المعاناة البشرية الأسبقية على حيازة هذه الأسلحة بذريعة الدفاع الاستراتيجي. ويجب أن تقدّم الضمانات الأمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي يجب أن تعيد التفكير في استراتيجياتها الدفاعية تبعاً لذلك.

١٢٧ - وواصل كلامه قائلاً إن بوتسوانا تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ويسهم عدد من المعاهدات الدولية إسهاماً هاماً في تحقيق هذا الهدف، بما فيها

١١٩ - واختتمت كلامها قائلة إن المعاهدة منفعة عامة ينبغي رعايتها وتعزيزها. وستواصل أستراليا العمل بنشاط وعلى نحو عملي في البحث عن أرضية مشتركة وسبل مبتكرة للمضي قدماً.

١٢٠ - السيد يورغنسن (إستونيا): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أساس الجهود العالمية المبذولة لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولهذا يجب أن يعزّز دورها ويصان باعتبارها صكاً أساسياً متعدد الأطراف من صكوك الأمن والاستقرار الدوليين.

١٢١ - وأضاف قائلاً إن إستونيا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة عملية ومسؤولة. ولذلك، فهي تؤيد خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وتتخذ خطوات ملموسة في جميع الركائز الثلاث للمعاهدة لا تزال صالحة وتوفر أساساً للعمل أثناء عملية الاستعراض الحالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وترحب إستونيا بالتوصيات المقدمة في هذا الصدد من جانب فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمثل الاستمرار في التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة أحد العناصر الرئيسية لهيكل الأمن وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

١٢٢ - ومضى يقول إنه على الرغم من المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن الاتحاد الروسي قد انتهك التزامه بموجب مذكرة بودابست بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا. وقد أسهمت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين على مدى عقود من الزمن. ويجب من ثم على الاتحاد الروسي أن يعالج مسألة انتهاكه لهذه المعاهدة بطريقة موضوعية وشفافة وأن يعود إلى الامتثال لها في أقرب وقت ممكن. وتشجع إستونيا أيضاً الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها واستئناف مناقشتها بشأن تدابير بناء الثقة ومواصلة تخفيض ترسانتيهما.

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، التي تعيد تأكيد أفريقيا باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتحظر نشر واختبار أجهزة متفجرة نووية في القارة الأفريقية. وينبغي أن تسعى المناطق الأخرى إلى وضع ترتيبات مماثلة لصالح تحقيق السلام والأمن الجماعيين.

١٢٨ - وأردف قائلاً إن ثمة حاجة إلى أن تنفذ كل الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة. وينبغي أن تتمتع جميع البلدان بفوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك في مجالات الزراعة، والطب، والعلوم والتكنولوجيا. ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح هما منبران بالغ الأهمية للحوار بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

١٢٩ - واختتم كلامه قائلاً إنّ تعقّد الوضع الأمني العالمي، الذي يتفاقم بفعل الرغبة التي تبديها جهات فاعلة من غير الدول في حيازة أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، يتطلب الاهتمام العاجل من جميع الدول. ولا بد، لمواجهة التهديدات الناشئة والقائمة للسلام والأمن العالميين، من تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتُشجّع كل الوفود على المشاركة في المناقشات من أجل تحقيق النجاح في الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

مُرفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.